

أثر الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصة فلسطين

د. محمد نواف عابد

جامعة الأزهر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر كل من مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات القيمة السوقية على المسؤولية الاجتماعية في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة (2011 - 2017). واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي للجانب النظري والمنهج الاستنباطي التحليلي للجانب التطبيقي للدراسة. أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة إيجابية (طردية) بين كل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم، ومؤشر Tobin's Q، وملاءمة رأس المال على المسؤولية الاجتماعية، وعلاقة سلبية (عكسية) بين باقي متغيرات الدراسة، ونتيجة ثبوت وجود علاقات فقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام اختبار (F)، حيث تم قبول جميع الفرضيات الصفرية بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة على المسؤولية الاجتماعية، ماعدا متغير العائد على حقوق الملكية وعائد السهم فقد تم قبول الفرض العدم عند مستوى معنوية أقل من (0.05) وعلية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية الممثلة في العائد على حقوق الملكية وعائد السهم على المسؤولية الاجتماعية.

توصي الدراسة بضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بدورها في الإشراف على البنوك والتأكد من نسبة المساهمة في المسؤولية الاجتماعية تساوي 2% من صافي الربح على الأقل، وتقديم مكافآت لكل من يلتزم.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي، القيمة السوقية.

Abstract

The aim of this study is to investigate the impact of both the financial performance indicators and the market value indicators on social responsibility in the banks listed on the Palestine Stock Exchange during the period (2011-2017). The study used the inductive method for the theoretical part and the deductive analytical approach for the applied part of the study.

The results of the applied study showed a positive relationship between the Return on assets, Return on equity, Earnings per share, Tobin's Q and capital adequacy on Social Responsibility, and negative relation between other variables of the study, There were no statistically significant relationship between the variables of the study on social responsibility, except for the variable return on equity and return on stock. The null hypothesis was accepted at a lower level of significance of (0.05). There is a statistically significant effect between the traditional financial performance indicators represented in the

return on equity and earnings per share on social responsibility.

The multiple linear regression model was applied using the (F-Test) to proof the existence of relationships. All zero hypotheses were accepted. There was no statistically significant relationship between the variables of the study on social responsibility except the variable Return on equity and Earnings per share. Less than (0.05). Accordingly, There is statistically significant impact between the traditional financial performance indicators represented in the return on equity and earnings per share on social responsibility.

The study recommends that the Palestinian Monetary Authority should also supervise the banks and ensure that the contribution of social responsibility is equal to at least 2% of the net profit and provide rewards to all those who commit.

Keywords: Social Responsibility (SR), financial performance, Market Value.

مقدمة:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعدد وتوسع أنشطة الوحدات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة، حيث أصبح لزاماً على المدير التعرف على المركز المالي للوحدة الاقتصادية قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويجب عليه القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية استراتيجية وهذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي تقييم الأداء المالي والتي تشمل تحليل نسب الأداء المالي المتنوعة باستخدام مؤشرات النمو والرفع إلى غير ذلك من النسب المالية (دزاي، ومبروكة، 2013، 1). ومع بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين كروية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، ونتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة الأمر الذي دفع الوحدات الاقتصادية للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي، خاصة بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحديد التجارة العالمية (الفحاء، 2012، 14-15). وقد عمل مفهوم المسؤولية الاجتماعية على نقل الوحدات الاقتصادية من المفهوم الضيق للتجارة ألا وهو التزام الوحدة الاقتصادية أمام الموظفين بتوفير الأجر، وأمام المستهلكين بتوفير السلع مقابل المال، وتعظيم ثروة المساهمين من خلال زيادة الأرباح وتعظيم القيمة السوقية، وسداد الضرائب للدولة، إلى المفهوم الجديد وهو مساهمة الوحدة الاقتصادية المساهم في تنمية المجتمع وأفراده من خلال أربعة أنشطة رئيسة تقدمها هذه الوحدات الاقتصادية وهي أنشطة خاصة بالبيئة، والموظفين، المجتمع، والارتقاء بالمنتج. حيث إن الارتقاء بمعايير المسؤولية الاجتماعية الأربعة من المتوقع أن

يكون له أثر على أداء الوحدة الاقتصادية وقيمتها السوقية وهذا ما تسعى إليه هذه الدراسة وهو معرفة هل يوجد أثر للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي والقيمة السوقية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

مشكلة الدراسة:

لم يعد تقييم الوحدات الاقتصادية يعتمد على ربحيتها فقط، كما لم تعد تلك الوحدات الاقتصادية تعتمد على سمعتها وعلى مركزها المالي فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة، ومن أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فقد أصبح دور الوحدات الاقتصادية محورياً أساسياً في عملية التنمية وأنها غير معزولة عن البيئة المحيطة (عيسى، 2010، 1-40). وبناءً على ما سبق تركزت مشكلة الدراسة في قلة الدراسات على مستوى الأسواق المالية المتقدمة والناشئة على وجه العموم وعلى بورصة فلسطين على وجه الخصوص، حيث انصب اهتمام هذه الدراسة في بحث وتقييم العلاقة بين الأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية وبين المسؤولية الاجتماعية. ويتركز التساؤل الأساسي للدراسة في: هل يوجد أثر للأداء المالي للبنوك وقيمتها السوقية على المسؤولية الاجتماعية بأنشطتها المختلفة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

فرضيات الدراسة.

تم تقسيم فرضيات الدراسة إلى ثلاث فرضيات رئيسية لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية الممثلة في: (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم، معدل دوران السهم) والمسؤولية الاجتماعية.

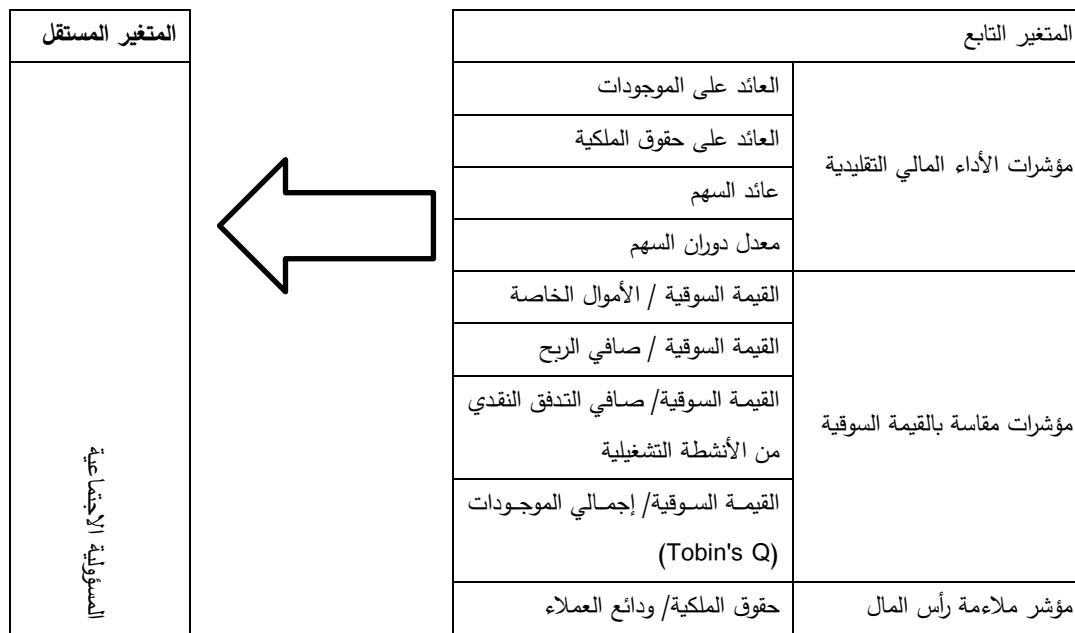
الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية الممثلة في: (القيمة السوقية ÷ الأموال الخاصة، والقيمة السوقية ÷ صافي الربح، القيمة السوقية ÷ التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والقيمة السوقية ÷ إجمالي الموجودات ما يعرف بمؤشر Tobin's Q) والمسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ملائمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية.

متغيرات الدراسة:

قامت الدراسة باشتقاق مجموعة من المتغيرات كفرضيات لها؛ لاختبار العلاقة بين الأداء المالي والقيمة السوقية على المسؤولية الاجتماعية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل التالي: يوضح متغيرات الدراسة (المتغير التابع والمستقل)



أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في الجهاز المصرفي الفلسطيني.
2. اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية والمسؤولية الاجتماعية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
3. اختبار العلاقة بين مؤشرات القيمة السوقية والمسؤولية الاجتماعية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
4. اختبار العلاقة بين مؤشر ملاءمة هيكل رأس المال والمسؤولية الاجتماعية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

أهمية الدراسة:

يعتبر كل من الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي نالت الكثير من الاهتمام من قبل الباحثين سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية، والملفت للنظر قلة الدراسات العربية التي تناولت الأداء المالي والقيمة السوقية وعلاقتهما بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تبرز أهمية هذه الدراسة في اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية ومؤشرات القيمة السوقية على المسؤولية الاجتماعية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، لتقديم نتائج علمية لمساعدة مدراء البنوك والوحدات الاقتصادية والمساهمين والمستثمرين في تقييم الآثار الاقتصادية من خلال علاقة المسؤولية الاجتماعية

بالأداء المالي وكيفية الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي والقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

حدود الدراسة.

تمثلت حدود الدراسة في:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.
- الحدود الزمانية: تحليل البيانات المالية الصادرة عن البنوك خلال الفترة الواقعة بين عام (2011-2017).

الدراسات السابقة:

دراسة (Kamal 2013) هدفت إلى التعرف على العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للقطاع المصرفي المصري، حيث طبقت الدراسة على جميع المصارف العاملة في مصر باستثناء البنك المركزي المصري وذلك خلال الفترة الواقعة من يناير 1999 حتى إبريل 2011 حيث تم جمع المتغيرات بشكل شهري، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة معنوية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك وربحياتها وحجم المنافسة، حيث كانت الإشارات السالبة لمعامل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات متسقة مع حجم المنافسة وهذا يتفق مع نظرة الاقتصاديين الكلاسيكية والتي تربط بين المسؤولية الاجتماعية للشركات بقدرتها التنافسية.

دراسة (Muhammad & Syed 2014) هدفت إلى دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي من خلال دراسة 25 دراسة سابقة مختلفة مكان التطبيق بشكل نظري. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي، وإن التأثيرات المتفاوتة للمسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي تكون نتيجة للدراسات المختلفة، فبعض الدراسات أشارت إلى وجود أثر إيجابي للعلاقة وبلغ عددها 15 دراسة، و4 دراسات بينت أن هناك علاقة سلبية، والدراسات الـ (6) الباقية بينت أنه لا توجد علاقة بين الأداء المالي والمسؤولية المجتمعية، كما بينت الدراسة أن الفرق في نتائج هذه الدراسات يعزى إلى اختلاف مقاييس المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنهجية والأدوات الإحصائية ومتغيرات الوسيطة وحجم الشركات.

دراسة عمر، وآخرون (2014)، هدفت إلى اختبار أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال دراسة أثر كل نشاط من الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية الممثلة في الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، والأنشطة

الخاصة بتنمية الموارد البشرية، والأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، والأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات على الأداء المالي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد نموذج خصيصاً لقياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، حيث بلغت عينة الدراسة 58 شركة في الفترة الواقعة ما بين (2005-2009). وأظهرت النتائج أن الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي، ولم تؤثر الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.

دراسة عبد الرحيم (2015)، هدفت إلى تقييم العلاقة بين المؤشر المصري للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وأثره على الأداء المالي للشركات وقيمتها السوقية وذلك من خلال توزيع 60 قائمة استقصاء على 60 شركة موزعة 30 شركة من داخل المؤشر و30 شركة من خارج المؤشر. وأظهرت النتائج أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية، كما يوجد ارتباط بنسبة 43% بين المؤشر الفرعي للمسؤولية البيئية والأداء المالي يليه قواعد الحوكمة بنسبة 40%، ثم المسؤولية الاجتماعية بنسبة 30%، وإن هناك بنود من المؤشرات الفرعية لقواعد ومعايير حوكمة الشركات، والمسؤولية الاجتماعية، والمسؤولية البيئية لها تأثير إيجابي على عملية ضبط الأداء المالي في الشركات.

دراسة Yusuf & Maryam (2015) هدفت إلى قياس المسؤولية الاجتماعية للشركات باستخدام مؤشر المسؤولية الاجتماعية للشركات. تم قياس أداء الشركة باستخدام القيمة السوقية، وحجم الشركة، والعائد على رأس المال العامل (ROCE) واعتمدت الدراسة على المنهج البحثي الوصفي، وقد أجريت إحصاءات وصفية لوصف مجموعة بيانات من 500 شركة في المملكة المتحدة.

وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية كبيرة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات القيمة السوقية، والعائد على رأس المال العامل. وعدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والحجم.

دراسة E.O. Marfo et al, (2015) هدفت إلى تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وربحية الشركة في غانا باستخدام البيانات المختلطة التي تم الحصول عليها من ستة عشر تقرير سنوي مدقق للشركات من مركز تشجيع الاستثمار في غانا (GIPC) ومن سوق غانا للأوراق المالية (GSE) والسجل العام للشركات خلال الفترة الواقعة بين (2005-2014) لدراسة العلاقة بين ربحية الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وقد تم توزيع 850 استبانة للجمهور عن المسؤولية الاجتماعية للشركات لقياس مستوى الوعي. وأظهرت النتائج أن الشركات المختارة ساهمت بأقل من 10% من

أرباحها السنوية لدعم برامج المسؤولية الاجتماعية، وأن التغير المنطقي للتغيرات في أرباح الشركات المختارة بعد الضريبة ناتج عن تغيرات في المسؤولية الاجتماعية للشركات، إضافة إلى وجود لوائح وقوانين تنص على إلزام الشركات بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وأن تكون واضحة ضمن البيانات المالية وكيفية احتساب تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

دراسة الحلو (2016) هدفت إلى اختبار أثر المحاسبة عن التنمية المستدامة بعناصرها البيئية والاجتماعية والاقتصادية على أسعار الأسهم للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال تجميع وحصر مساهمة هذه الشركات والبالغ عددها 49 شركة في التنمية المستدامة من خلال تقاريرها المالية المنشورة في بورصة فلسطين خلال الفترة الواقعة بين (2010-2015)، بالإضافة إلى إعداد استبانة تعزز ذلك وتحدد الصعوبات والمحددات التي تواجه الشركات المساهمة وتحدد من تبني التنمية المستدامة. وأظهرت النتائج أن هناك أثر للمحاسبة عن التنمية المستدامة على سعر السهم، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر السهم نحو الزيادة والمساهمة المستدامة.

دراسة (Darelle et al 2016) هدفت إلى تحديد العلاقة بين مبادرات التنمية المستدامة وتحسين الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة في جنوب إفريقيا حيث تم اختيار 45 شركة من مختلف القطاعات المدرجة في بورصة غانا خلال عام 2015. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التنمية المستدامة والأداء المالي لشركات جنوب إفريقيا، وأن نجاح مبادرات التنمية المستدامة ليس الهدف منها هو تحقيق مصلحة الشركة بل أيضاً تستفيد منها البيئة والمجتمعات في الوطن، ولهذا السبب فإن الجهود التعاونية المشتركة بين الشركات وحكومة جنوب أفريقيا تقوم أساساً على تنمية المجتمعات المحرومة وأن استراتيجية التنمية المستدامة للشركات في جنوب أفريقيا هو تنمية العنصر البشري باعتباره واحداً من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والإنسانية ورعايتها لضمان تلبية احتياجات الأجيال القادمة على المدى الطويل.

دراسة النجار (2016) هدفت الدراسة إلى اختبار أثر ممارسة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال دراسة أثر كل نشاط من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية (الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية، الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع، الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية، الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات) على الأداء المالي بشكل منفصل. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (المضمون)، من خلال تطبيق مؤشر يشمل الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وطبقت

الدراسة على عينة مكونة من (28) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة 2006-2014، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في ممارسة الشركات الفلسطينية للأنشطة المتعلقة بالرقابة على البيئة، وأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالرقابة على البيئة تؤثر إيجاباً على الأداء المالي (العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل دوران الأصول)، في حين لا يوجد أثر لممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية كافة على القيمة السوقية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

حادثة موضوع المسؤولية الاجتماعية في البيئة الفلسطينية وأهمية الأداء المالي والقيمة السوقية للوحدات الاقتصادية وعلاقة كلٍ منهما بالآخر، حيث قامت جميع الدراسات التي تم الحصول عليها بدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الأداء المالي أو مؤشرات الربحية أو القيمة السوقية لمجموعة من الوحدات الاقتصادية في بيئات عمل مختلفة وكانت نتائج الدراسات متضاربة وهذا ما أكدته دراسة (Muhammad & Syed, 2014)، أما هذه الدراسة فقد جاءت لقياس أثر الأداء المالي باستخدام المؤشرات التقليدية ومؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية على المسؤولية الاجتماعية في بيئة عمل مختلفة ألا وهي قطاع الخدمات البنكية والمالية في بورصة فلسطين بهدف الوصول إلى نتائج علمية ومهنية تفيد المدراء والمساهمين للوحدات الاقتصادية في فلسطين لأنها دراسة أقرب إلى الواقع.

أولاً: الإطار النظري للدراسة.

المحور الأول: الأداء المالي مفهومه وأدواته

إن أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك نابع من أهمية هذه المنشآت ودورها في التنمية الاقتصادية فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمنظمات ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد البنوك كل حسب احتياجاته ورغباته، لذلك ينبغي أن تكون أنظمة تقييم الأداء شاملة لكل المقاييس الاستراتيجية، حيث تزايدت أهمية تقييم الأداء في البنوك في السنوات الأخيرة وذلك لخصوصية نشاط البنوك ولضخامة الأموال التي تتعامل بها وسرعة دوران الأموال الخاصة والأموال المودعة مما يتطلب من متخذي القرار التحقق من كفاءة أداء هذه البنوك في استغلال هذه الموارد وتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف. إن الخطوة الأولى لتحليل الموقف وتقييم الأداء هو اتخاذ القرار بشأن الأهداف المحددة والتي على البنك تحقيقها، وإن أي تقييم عادل وشامل للأداء البنكي يبدأ من تقييم مدى تحقيق الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا وحملة الأسهم

(الجبوري، 2002، 3).

عملية تقييم الأداء:

إن تقييم الأداء يتم من خلال التعرف على نقاط القوة والضعف في أداء الوحدة الاقتصادية (بلوط، 2002، 359). حيث إن الأداء المالي مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الوحدة الاقتصادية في استثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءة وفاعلية لتأمين بقائها، وتكمن أهمية الأداء في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تتجز مهمه بنجاح، أو تحقق هدفاً بتفوق، وبتعبير آخر يمثل الأداء النتيجة النهائية التي تهدف الوحدة الاقتصادية للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وأن أي خلل في أي منها لا بد أن يؤثر على الأداء (نعمة، 2002، 56). وتهدف عملية تقييم الأداء إلى تحسين وتطوير الأداء في الوحدات الاقتصادية، فالوحدة الاقتصادية التي ترتفع فيها الرقابة من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإبداء الملاحظات بشأنها، إلى مستوى دراسة النشاط ككل في محاولة لمعرفة مستوى تحقيقه لأهدافه ومدى تأسيس إدارته على قواعد الكفاءة والتوفير، من حيث التنظيم والتشغيل وصولاً إلى النتائج المستهدفة (كركور، والفارس، 2002، 232).

الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي:

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في عملية التقييم وهو ما يعرف بمؤشرات تقييم الأداء، والمؤشر هو عبارة عن علاقة يمكن الاستفادة منها في تقييم النشاط الكلي للوحدة الاقتصادية وأنشطتها الداخلية، بحيث يكون لكل مؤشر معدل خاص به حتى يكون ذا مدلول وليس رقماً مبهماً، كما يتضمن مدى يتراوح فيه الأداء الفعلي بحيث يكون أي انحراف عن هذا المدى غير مرغوب فيه ويكون غير صالح للوحدة الاقتصادية، ومن أهم المقاييس والمؤشرات التي يركز عليها تقييم الأداء ما يلي (خشارمة، 2005، 297-304).

- **مقاييس الكفاءة:** يقصد بها القدرة على استخدام الموارد البشرية والمادي المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب.
- **مقاييس الفاعلية:** يقصد بها مستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها.
- **مقاييس المؤشرات المالية:** يقصد بها تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومات

المالية المحاسبية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية مثل مؤشرات الأداء المالي، ومؤشرات الربحية وغيرها. وأهم ما يميز هذه المؤشرات هو سهولة احتسابها وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة، ولكن يؤخذ عليها بأنها مؤشرات تاريخية بطبيعتها، لأنها تركز في التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، ولا تساعد المدراء على إدارة العوامل التي توجه النجاح في وحداتهم الاقتصادية ولا تحفز المهارات والكفاءات التي تحاول الوحدة الاقتصادية الإبداع فيها، فضلاً عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المؤشرات مما يؤثر سلباً على دلالتها.

- **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهي مقياس يتعلق بدمج بين الوحدة الاقتصادية والاهتمامات البيئية والمجتمعية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.

المؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة:

1. مؤشرات الأداء المالي التقليدية.

- **معدل العائد على الموجودات:** يشير هذا المعدل إلى مدى قدرة الموجودات على خلق الأرباح، ويتم إيجاد هذا المعامل بالمعادلة التالية: $\text{العائد على الموجودات} = \text{ROA} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$
- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يشير هذا المعدل إلى مقدار ربحية الأموال والعائد مقابل استثمارها في البنك، ويتم إيجاد هذا المعامل بالمعادلة التالية: $\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{ROE} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$
- **عائد السهم:** يشير هذا المعدل إلى نصيب السهم الواحد من الربح الصافي، فهو مؤشر لمقدار ما سيناله حامل السهم العادي من الأرباح الصافية بعد اقتطاع نصيب الأسهم الممتازة، وكلما ارتفعت النسبة دلت على كفاءة الوحدة الاقتصادية. ويقاس بالمعادلة التالية: $\text{عائد السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$
- **معدل دوران السهم:** يعد من أهم المعايير التي يجب ان تأخذ في الاعتبار من قبل المستثمرين قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية واختيار سوق المال (البورصة) والوحدة الاقتصادية التي يرغب الاستثمار بها، لأن معدل دوران السهم يعد مقياس للمفاضلة بين أسواق المال (البورصات) والوحدات الاقتصادية داخل السوق، لأنه مؤشر يستهدف قياس سيول السوق أو البورصة بالإضافة قياس سيولة السهم، حيث كلما زاد معدل دوران السهم ارتفعت سيولته وقلت مخاطرته، ويقاس

بالمعادلة التالية: **معدل دوران السهم** = عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة ÷ عدد الأسهم المكتتب بها.

2. مؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية.

- **القيمة السوقية إلى الأموال الخاصة:** تشير هذه النسبة إلى مدى ثقة المساهمين بالقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، كلما كانت النسبة أكبر من الواحد كلما زادت ثقة المساهمين وتوقعاتهم بارتفاع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، لأنها تعكس قيمة الوحدة الاقتصادية ودليل على ارتفاع قيمتها وانخفاضها.

- **القيمة السوقية إلى صافي الربح:** تسمى هذه النسبة بمضاعف السعر (Price Multiple)، لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها الوحدة الاقتصادية للسهم الواحد، والتي يمكن أن تفسر على أنها عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء. وهي نسبة مالية تستخدم في التقييم: فإذا كانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد مرتفعة، فإن هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر عن كل وحدة من الدخل، وبالتالي ارتفاع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة.

- **القيمة السوقية إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:** تكتسب هذه النسبة أهمية كبيرة في تقييم جودة أرباح الوحدات الاقتصادية، حيث تعتمد هذه النسبة بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي الناتج عن الأنشطة التشغيلية، والذي له أهمية كبيرة في تحديد جودة الأرباح، وكذلك على مدى وجود سيولة لدى هذه الوحدات الاقتصادية، والتي من شأنها أن تساعد على النمو وعلى توزيع الأرباح.

مؤشر Tobin's Q: تمثل نسبة المقارنة بين القيمة السوقية لأصول الوحدة الاقتصادية وقيمتها الاستبدالية وتستجيب هذه النسبة للتغير في الأسعار، كما تغلبت على الكثير من المشاكل المرتبطة بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وذلك باستخدام القيمة الاستبدالية للأصول لقياس القيمة المتولدة لدى الوحدة الاقتصادية، بحيث لو استطاعت الوحدة الاقتصادية تحقيق معدل عائد على استثمارها مساوياً لمعدل تكلفة رأس المال، فإن نسبة **Tobin's Q** يجب أن تساوي الواحد الصحيح نظرياً. يمكن استخدام هذه النسبة في العديد من المجالات منها تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية، والتنبؤ بالاستثمار الرأسمالي المستقبلي، ومقياس لفرص النمو المستقبلي للوحدة الاقتصادية (نادر، 2018، 40).

ويُقاس مؤشر **Tobin's Q** بالمعادلة التالية: **Tobin's Q** = القيمة السوقية ÷ إجمالي الموجودات.

3. مؤشر ملاءمة رأس المال: تعد أحد نسب هيكل رأس المال وتستخدم في قياس مدى كفاية رأس

المال الممتلك في مواجهة السحوبات المحتملة من الودائع، وتقاس بالمعادلة التالية: **ملاءمة رأس المال = حقوق الملكية ÷ ودائع العملاء**

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء المالي.

تعتبر الفكرة الأساسية التي بنيت عليها أجندة القرن الحادي والعشرين هي فكرة المسؤولية الاجتماعية، حيث إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية متعدد الاستخدامات، ومتنوع المعاني، فالبعض تعامل مع المسؤولية الاجتماعية كروية أخلاقية تناسب اهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض الآخر يرى أن المسؤولية الاجتماعية نموذج تنموي وبديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوب لإصلاح إخطاء وعثرات النموذج الصناعي الرأسمالي في علاقته بالبيئة للإيفاء باحتياجاتها، وتكامل البيئة والتنمية (عبد السلام، وحسن 2003). استخدمت عبارة المسؤولية الاجتماعية للمرة الأولى عام 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء، وقد عرف تقرير (بروند تلاند) المسؤولية الاجتماعية بأنها تحجب حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر، ويقصد بالاحتياجات ضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة المترابطة داخلياً ضمن عملية المسؤولية الاجتماعية وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

لقد برز مصطلح المسؤولية الاجتماعية عام 1987 من خلال التقرير الذي أدته اللجنة العالمية لشؤون البيئة والتنمية (World Commission for Environment and Development (WCED) المشكلة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983م واستخدم هذا المصطلح آنذاك للتعبير عن الجهود والبرامج الموجهة إلى المشكلات التي تعاني منها البشرية والمتعلقة باستنزاف الموارد الطبيعية من سوء استخدام الإنسان لها، أو نتيجة التغيرات الطبيعية وما تسببه من أمراض وفقر وبطالة (بدوي، 2011). حيث عرفت المنظمة التعاونية للاقتصاد والتنمية (OECD) المسؤولية الاجتماعية بأنها "التنمية التي تتضمن أرباح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من أجل تعظيم رفاهية الانسان في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها OECD (2002). أما الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) فقد عرف المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوحدة الاقتصادية "بأنها قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق قيمة مضافة والاستمرار في الوجود ككيان أو كوحدة اقتصادية (IFAS, 2006)، وعرف (Schermerhorn, 2002, 158) المسؤولية الاجتماعية بأنها "أما إجبار المنظمات للعمل بطريقة لخدمة ذوي الاهتمام الداخليين والخارجيين والاطراف ذوي

العلاقة بالوحدة الاقتصادية، وذلك للحد من الأضرار التي قد تلحق بالمجتمع من خلال دفع تكاليف إضافية لا تتعلق بالمنتج فقط اما (الغالي، والعامري، 2005) فقد عرفوا المسؤولية الاجتماعية بأنها عقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع بما يحقق مصلحته وينظر لها على انها التزام من قبل المنظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه من خلال قيامها بكثير من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر ومكافحة التلوث وخلق الكثير من فرص العمل وحل الكثير من المشاكل كالمواصلات، والإسكان، والصحة وغيرها من الخدمات. وعرف (حريم والساعد، 2005، 62) محاسبة المسؤولية الاجتماعية بمثابة تذكير الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها وواجباتها إزاء مجتمعاتها التي تنتسب إليها، بينما يرى البعض الآخر أن المحاسبة عن المسؤولية تقتضي ألا تتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الوحدات الاقتصادية صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه المجتمع". وعرف (Asongu, 2007, 2) المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة السكان بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب ان يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في الوحدة الاقتصادية.

بمراجعة المفاهيم التي تناولت المسؤولية الاجتماعية نلاحظ أن جميع المفاهيم والأدبيات ركزت على عدة أمور تصب في تحسين مستوى الظروف البيئية والمعيشية لأفراد المجتمع والرفي بمستوى وتأهيل الموظفين والعاملين سواء من الناحية العلمية، أو الصحية، أو الاجتماعية. وذلك من خلال منطق الإلزام أو الإلزام للوحدات الاقتصادية بتقديم هذه الخدمات كنوع من التعويض عن الأضرار التي تقدمها في البيئة والمجتمع والأفراد وليس تفضلاً من الوحدات الاقتصادية على المجتمع وأفراده، وعليه يمكن المسؤولية الاجتماعية بأنها علاقة بين الوحدات الاقتصادية والمجتمع الذي تعمل فيه، تركز على التزامات يتوجب على الوحدات الاقتصادية الوفاء بها إذا أرادت أن يتم اعتبارها متمتعة بصفات المواطنة الجيدة.

أهداف المسؤولية الاجتماعية.

تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: الاندماج، والتكامل البيئي، وتحسين العدالة الاجتماعية والفاعلية الاقتصادية، وهي بذلك تركز على ثلاثة أبعاد أساسية هي (مراد، 2009، 107):

1. **البعد الاقتصادي:** يعني الاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، والمسكن، والصحة، والتعليم.
 2. **البعد الاجتماعي:** يعد الإنسان جوهر المسؤولية الاجتماعية وهدفها النهائي، حيث يجب الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديمقراطية.
 3. **البعد البيئي:** يقصد به الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية وجمالها، ونوعية الهواء والتربة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الاستخدام الكفء.
- ويدعو البعد البيئي إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية بحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم والمناظر الطبيعية بحيث تستخدم الكوادر المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد، وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية وذلك عن طريق الاستعاضة عنها بالمواد الأخرى المتاحة أو المصنعة (غنيم، وأبو زنت، 2010، 25).
- جوانب المسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية.**
- على مستوى الوحدات الاقتصادية هناك أربعة جوانب للاستخدام هي (الصاوي، 2011):
1. **الجانب المالي:** يمثل العائد المناسب لمستوى المخاطر.
 2. **التأثير الاجتماعي:** يمثل تأثير أنشطة الوحدات الاقتصادية على المجتمع في ضوء العقد الاجتماعي مع أصحاب العمل.
 3. **ثقافة الوحدة الاقتصادية:** تمثل العلاقة بين الوحدة الاقتصادية وأصحاب المصالح الداخليين خاصة العاملين والموظفين.
 4. **التأثير البيئي:** يمثل تأثير عمليات وأنشطة الوحدات الاقتصادية على البيئة الجيوفيزيائية.
- نطاق محاسبة المسؤولية الاجتماعية:**
- إن مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة، فهي تتغير من زمن إلى آخر تبعاً لتغيرات الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وذلك لتقدم المعرفة العلمية وأثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية، وهي تتغير أيضاً تبعاً لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع، وبالتالي تصبح الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي محوراً للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة (بامزاحم، 2003، 57).

وقد أشار (الخولي، 2002: 194-195) إلى أنه يمكن دمج بعض مجالات المسؤولية الاجتماعية وعرضها في أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقرير عنه، وهذه المجالات هي:

1. الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البيئية: تعد هذه المجموعة من الأنشطة من أهم مجموعات محاسبة المسؤولية الاجتماعية، بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية، والتقدم التقني وما نتج عنه من زيادة المخلفات الصناعية، مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات (خامرة، 2007)، فضلاً عن تأثير هذه المجموعة على نوعية الحياة، حيث أن أثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات. إذ تخصص المجالس البلدية 20% من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة في الدول الصناعية (بدوي، 2007، 81). وتتضمن هذه المجموعة المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي حيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ للحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطاتها التي تؤثر على البيئة، بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية والمحافظة على محاسبة المسؤولية الاجتماعية نظراً لما تسببه من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه والهواء والترربة (جربوع، 2007).

الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية: تمثل الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية مجموعة داخلية من مجموعات محاسبة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية (الفضل وآخرون، 2002، 171). ويتضمن هذا المجال تأثير أنشطة الوحدة الاقتصادية على الأشخاص العاملين فيها كالموارد البشرية التي تسهم، بصورة فعالة في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية (حنان، 2003، 261). بالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف الموظفين بشكل عام، كإجراءات الاستقطاب والتعيين، وبرامج التدريب المتاحة للموظفين، والتسهيلات المقدمة لتعليم الموظفين وأسرهم، ومستويات الرواتب والأجور، وخطط الحوافز المعنوية للموظفين، وتقديم التأمين الصحي المجاني، وتقديم وسائل الأمن الصناعي، واتباع سياسات تحقق الرضا الوظيفي (Rahahleh & Sharairi, 2008, 17).

2. الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع: يتضمن نطاق هذه المجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق منافع للمجتمع المحلي أو المجتمع عموماً، مثل الإسهام في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة، وإفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، وإقامة حضانات لأطفال المنطقة، ودعم الجمعيات الخيرية (Gray et al, 1995, 47-77).

3. الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات والخدمات: يتضمن نطاق هذه المجموعة الأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع الزبائن من حيث تحقيق رضاهم عن المنتج أو الخدمة، وتتضمن هذه الأنشطة المظاهر النوعية للمنتجات مثل صلاحيتها للاستخدام وتقديم المنافع المرجوة منها، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى تحقيقها لرضا المستهلك. كما أن هناك أنشطة أخرى متعلقة بالصدق في الإعلان عن المنتج أو الخدمة، ووضوح طريقة الاستخدام، وانخفاض المخاطر المرتبطة بهم (Hossain et al, 2006).

يلاحظ أن غالبية الأنشطة تنسم بالاختيارية والالتزام الطوعي من قبل الوحدة الاقتصادية مما يعزز من استمرارية الوحدة الاقتصادية في تواصلها مع المجتمع المحلي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

المسؤولية المجتمعية والجهاز المصرفي الفلسطيني:

قررت سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها الجهة الرقابية والإشرافية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، في مؤتمر المسؤولية الاجتماعية المنعقد عام 2011، وبالتنسيق مع جمعية البنوك في فلسطين على تخصيص 2% من أرباح الجهاز المصرفي السنوية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية ومشاريعها التنموية في فلسطين، وقد شجعت سلطة النقد البنوك في تبني ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال القيام بدورها بالمساهمة المجتمعية، وشملت هذه النفقات البيئة والتعليم والصحة والطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة والرياضة والإغاثة والتنمية والثقافة، كما نظمت سلطة النقد بالتعاون مع جمعية البنوك ملتقى مصرفي للمسؤولية عامي (2010-2011) للدفع باتجاه التحول في دور المسؤولية الاجتماعية من دورها التقليدي إلى الدور الإنتاجي، وتحديد حجم مساهمة القطاع المصرفي، والقطاعات التي استهدفها، للانتقال بمفهوم المسؤولية الاجتماعية نحو توحيد الجهد المصرفي في قطاعات محددة، والتركيز على الجانب الإنتاجي الاقتصادي، لضمان استمرارية وديمومة الانتفاع من المسؤولية، والمساهمة بإيجاد حلول لمشاكل الفقر والبطالة، ودعت سلطة النقد البنوك إلى الارتقاء بمفهوم المسؤولية المجتمعية، وتوجيه أنشطتها اتجاه مشاريع اقتصادية تلبي احتياجات المجتمع، والحد من مشكلة البطالة (المراسة المصرفي، 2014، 20).

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.

منذ أن أصبح موضوع المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية شائعاً في الستينات من القرن الماضي (القرن العشرين)، كانت المفاهيم وارتباطها المحتمل بالأداء المالي هو زيادة اهتمام الممارسين والباحثين على حد سواء. وفي إحدى المقالات المنشورة الأولى في هذا المجال، جادل (Alexander and Buchholz) ألكسندر وبوخولز في عام 1978 أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للوحدات يمكن أن ينظر إليه من وجهة نظر مختلفة، الأول هو أن إدارة واعية اجتماعياً تمتلك المهارة لتشغيل وحدة

اقتصادية متفوقة والتي من المرجح أن تؤدي إلى نتائج مالية أفضل، والثاني هو أن التكاليف المتكبدة من زيادة نفقات المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤدي إلى عبئ تنافسي، واستخدم ألكسندر وبوخولز في أبحاثهم، مؤشر السمعة كأساس لتقييم أداء المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، وهي أن تعكس المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الأداء الفعلي للوحدة الاقتصادية. وفي السنوات اللاحقة، واصل الباحثون مناقشة المناهج المختلفة التي استخدمها الباحثون في قياس أداء المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والأداء المالي حتى في الوقت الحالي، حيث توصلوا إلى توافق في الآراء، الأمر الذي أعاق إمكانية تعميم النتائج (Martinez-Ferrero & Valeriano, 2015) لأن الأبحاث المتعلقة بالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية قدمت نتائج متناقضة وغير واضحة بسبب إشكالية صعوبة قياس الأداء الاجتماعي حيث ركزت معظم الأبحاث على قياس بعد أو بعدين من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأهملت الأبعاد الأخرى، مما يجعل نتائج هذه الأبحاث غير دقيقة ومختلفة. وبين (ابن سامر، العربي، 2012، 7) وجود ثلاث نظريات لتوضيح شكل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية وهي: **نظرية وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية:** تعتبر هذه النظرية انتهاج الوحدات الاقتصادية المسؤولية الاجتماعية يقلل من قدرتها التنافسية لأنها تدفع تكاليف إضافية في مشاريع المسؤولية الاجتماعية والتي لا تدفعها الوحدات الاقتصادية الأخرى التي لا تنتهج المسؤولية الاجتماعية، حتى لو كانت هناك مكاسب اقتصادية للمسؤولية الاجتماعية قليلة جداً مقارنة مع تكاليفها الضخمة وإن انتهاج الوحدات الاقتصادية المسؤولية الاجتماعية سوف يؤدي إلى إنقاص ربحيتها.

نظرية عدم وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية: يرى أصحاب هذه النظرية أنه من الصعب إثبات وجود علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية، وإذا وجدت أي علاقة بينهما، ولا نستطيع إسنادها إلا إلى فحص هدفها فقط لأنه من الصعب إثباتها إحصائياً.

1. نظرية وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية: تعتبر هذه النظرية أن أي زيادة في الربحية سوف تؤدي إلى زيادة مدى انتهاج الوحدات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية وليس العكس، حيث أن توفر الموارد للوحدات الاقتصادية يجعلها قادرة على أن تستثمر في مجالات اجتماعية مختلفة.

ثانياً: الدراسة التطبيقية

منهجية الدراسة.

1. اعتمدت الدراسة على منهجين هما: المنهج الاستقرائي التاريخي: للجانب النظري للدراسة وذلك من خلال دراسة الأبحاث والدراسات السابقة والادبيات والكتب وكل ما يتعلق بمحاور الدراسة المتاحة.

والمنهج التحليلي الاستنباطي للجانب التطبيقي للدراسة وذلك لاستنباط الحقائق ودراسة الواقع من خلال مراجعة البيانات المالية للبنوك واستخدام بعض البيانات المالية في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال إعداد المؤشرات المالية اللازمة للدراسة باستخدام برنامج Excel، ومن ثم إدخال قيمة هذه المؤشرات على البرنامج الإحصائي SPSS ليتم تحليلها إحصائياً لاختبار صحة الفروض واستخراج النتائج.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من قطاع البنوك والخدمات المالية في بورصة فلسطين والبالغ (6) بنوك متنوعة النشاط (التجارية والإسلامية). حيث تم تطبيق الدراسة على البيانات المالية الصادرة خلال الفترة الواقعة من (2011 حتى 2017) وهي 7 سنوات ليكون عدد المشاهدات مكونة من 42 معلمة وهي 6 مصارف $\times$ 7 سنوات. كما هو موضح في ملحق الدراسة.

نتائج التحليل الإحصائي واختبارات الفروض.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية الممثلة في: العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم، ومعدل دوران السهم والمسؤولية الاجتماعية.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الارتباط والانحدار لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية والمسؤولية الاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (1) العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية والمسؤولية الاجتماعية وقد تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة (طردية) بين كل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم والمسؤولية الاجتماعية، ويمكن إرجاع هذه العلاقة الطردية إلى أن أي اهتمام من قبل البنك في المجتمع وأفراده سيكون له تأثير إيجابي على مؤشرات الأداء المالي للبنك بشكل مباشر، أما العلاقة بين معدل دوران السهم والمسؤولية الاجتماعية فقد كانت عكسية (سالبة). كما يوضح الجدول رقم (1) أن نتائج (F-Test) أظهرت أن متغير العائد على حقوق الملكية، ومعدل دوران السهم لهما علاقة معنوية في نموذج الانحدار الخطي مع المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية (0.017)، (0.000) على التوالي وهو أقل من 0.05 وعليه نقبل الفرض البديل أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي الممثلة في العائد على حقوق الملكية ومعدل دوران السهم مع المسؤولية الاجتماعية. أما فيما يتعلق بالعائد على الموجودات وعائد السهم فقد كان مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وعليه نقل الفرضية الرئيسية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية الممثلة في: العائد على الموجودات، وعائد السهم، والمسؤولية الاجتماعية.

جدول (1)

نتائج تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية

والمسؤولية الاجتماعية

المتغير المستقل	المسؤولية الاجتماعية					المتغير التابع
	معامل الارتباط	معامل التحدد المُعدّل	مقطع خط الانحدار	معامل الانحدار	اختبار F	مستوى المعنوية
العائد على الموجودات	0.260	0.068	0.009	0.171	2.896	0.097
العائد على حقوق الملكية	0.366	0.134	0.058	2.320	6.201	*0.017
عائد السهم	0.687	0.459	0.021	18.026	33.978	*0.000
معدل دوران السهم	-0.026	0.001	0.178	-0.554	0.028	0.868

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحدد المُعدّل للعائد على الموجودات يساوي 0.068، وهذا يعني أن 6.8% من التغير في العائد على الموجودات (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). كما أن معامل التحدد المُعدّل للعائد على حقوق الملكية يساوي 0.134، وهذا يعني أن 13.4% من التغير في العائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). وإن معامل التحدد المُعدّل لعائد السهم يساوي 0.459 وهذا يعني أن 45.9% من التغير في عائد السهم (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)، وكان معامل التحدد المُعدّل لمعدل دوران السهم يساوي 0.001 وهذا يعني أن 0.1% من التغير في معدل دوران السهم (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) لكل من والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وعليه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية، ومعدل دوران السهم عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية والمسؤولية الاجتماعية.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الارتباط والانحدار لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين مؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية والمسؤولية الاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (2) العلاقة بين مؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية والمسؤولية الاجتماعية وقد تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة (طردية) بين مؤشر Tobin's Q والمسؤولية الاجتماعية ولكن هذه العلاقة ضعيفة جداً، أما العلاقة بين كل من نسبة القيمة السوقية إلى

حقوق الملكية، ونسبة القيمة السوقية إلى صافي الربح، ونسبة القيمة السوقية إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية مع المسؤولية الاجتماعية فقد كانت علاقة عكسية (سالبة). كما يوضح الجدول رقم (2) أن نتائج (F-Test) أظهرت عدم وجود علاقة بين مؤشرات القيمة السوقية في نموذج الانحدار الخطي مع المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 0.05 وعلية نقل الفرضية (الصفريية) الرئيسة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية والمسؤولية الاجتماعية.

جدول (2)

نتائج تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط بين مؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية والمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية						المتغير المستقل
مستوى المعنوية	اختبار F	معامل الانحدار	مقطع خط الانحدار	معامل التحديد المُعدّل	معامل الارتباط	المتغير التابع
0.594	0.289	-23.441	1.391	0.007	-0.085	القيمة السوقية/ حقوق الملكية
0.235	1.453	-894.641	27.997	0.035	-0.187	القيمة السوقية/ صافي الربح
0.411	0.690	-616.079	9.549	0.017	-0.130	القيمة السوقية/ التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
0.627	0.240	2.088	0.616	0.006	0.077	Tobin's Q

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المُعدّل للقيمة السوقية إلى حقوق الملكية تساوي 0.007، وهذا يعني أن 0.7% من التغير في القيمة السوقية إلى حقوق الملكية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). كما أن معامل التحديد المُعدّل للقيمة السوقية إلى صافي الربح تساوي 0.035، وهذا يعني أن 3.5% من التغير في القيمة السوقية إلى صافي الربح (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). وإن معامل التحديد المُعدّل لمؤشر Tobin's Q يساوي 0.006 وهذا يعني أن 0.6% من التغير في مؤشر Tobin's Q (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)، وكان معامل التحديد المُعدّل للقيمة السوقية إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية 0.017 وهذا يعني أن 1.7% من التغير في القيمة السوقية إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). وأن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع المؤشرات المقاسة بالقيمة السوقية كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على قبول الفرضية (الصفريية) الرئيسة

وعليه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات القيمة السوقية والمسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الارتباط والانحدار لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (3) العلاقة بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية، وقد تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة (طردية) بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية ولكن هذه العلاقة ضعيفة جداً، كما يوضح الجدول رقم (3) أن نتائج (F-Test) أظهرت عدم وجود علاقة بين نسبة ملاءمة رأس المال مع المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 0.05 وعلى نقل الفرضية الرئيسية لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية

جدول (3)

نتائج تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية						المتغير المستقل
مستوى المعنوية	اختبار F	معامل الانحدار	مقطع خط الانحدار	معامل التحديد	معامل الارتباط	المتغير التابع
0.392	0.749	16.056	0.515	0.018	0.136	ملاءمة رأس المال

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يتضح أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.018، وهذا يعني أن 1.8% من التغير في نسبة ملاءمة رأس المال (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل). كما أن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.392 وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ وهذا يدل على عدم جود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية لدى البنود المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية أي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة ملاءمة رأس المال على المسؤولية الاجتماعية.

ثالثاً: النتائج والتوصيات.

أظهرت نتائج الدراسة:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية الممثلة في: العائد على الموجودات، معدل دوران السهم والمسؤولية الاجتماعية، وهذه النتيجة مخالفة لدراسة (عمر، وآخرون،

(2014)؛ (النجار، 2016)؛ (الحلو، 2016)

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية الممثلة في: العائد على حقوق الملكية، عائد السهم، والمسؤولية الاجتماعية، وهذه النتيجة مشابهة لدراسة (Yusuf & Maryam, 2015)؛ (النجار، 2016)؛ (الحو، 2016) ومخالفة لنتائج دراسة (عمر، 2014)؛ (عبد الرحيم، 2015).
3. توجد علاقة إيجابية (طردية) بين مؤشرات الأداء المالي التقليدية والمسؤولية الاجتماعية وهذه النتيجة مشابهة لدراسة (Yusuf & Maryam, 2015)؛ (عبد الرحيم، 2015)؛ (Darelle et al, 2016).
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات مقاسة بالقيمة السوقية الممثلة في: (القيمة السوقية ÷ الأموال الخاصة، والقيمة السوقية ÷ صافي الربح، القيمة السوقية ÷ التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والقيمة السوقية ÷ إجمالي الموجودات ما يعرف بمؤشر Tobin's Q والمسؤولية الاجتماعية، وجاءت هذه النتيجة مشابهة لدراسة (النجار، 2016).
5. وجود علاقات إيجابية (طردية) لبعض مؤشرات الأداء المالي التقليدية، ومؤشرات القيمة السوقية، ومؤشر ملاءمة رأس المال وعلاقات سلبية (عكسية) لباقي متغيرات الدراسة، حيث يرجع الفرق في نتائج هذه الدراسات عن الدراسات السابقة إلى اختلاف بعض متغيرات الدراسة واختلاف قياس المسؤولية الاجتماعية في البنوك ومنهجية الدراسة والأدوات الإحصائية والأدوات الإحصائية المستخدمة وهذا يؤكد ما جاءت به دراسة كل من (Muhammad & Syed 2014)؛ (النجار، 2016)، ومخالفة لنتائج دراسة (Kamal, 2013).
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية. ولكن توجد علاقة إيجابية (طردية) بين نسبة ملاءمة رأس المال والمسؤولية الاجتماعية.

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الأربعة على مستوى الوحدات الاقتصادية لأن لها تأثير إيجابي على تحسين مستوى الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.
2. ضرورة إلزام جميع الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة بضرورة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بتقرير مستقل توضح فيه كيفية تم قياس واحتساب وتوزيع مبالغ المسؤولية الاجتماعية بطريقة شفافة وواضحة ضمن إطار محدد لجميع الوحدات الاقتصادية وعدم ترك العنان لكل وحدة اقتصادية الحرية في تحديد آلية الإفصاح.
3. ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بدورها في الإشراف على البنوك والتأكد من نسبة المساهمة في

- المسؤولية الاجتماعية تساوي 2% من صافي أرباح البنوك كما تم الاتفاق عليها في عام 2011. ضرورة استخدام سياسة الدعم والمكافأة من قبل الجهات المختصة لتحفيز الوحدات الاقتصادية على تطوير وتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وتقديم مكافآت لكل من يلتزم بالمسؤولية الاجتماعية.
4. ضرورة قيام هيئة سوق رأس المال والجهات المختصة باستحداث جائزة سنوية تقدم للوحدة الاقتصادية صاحبة أفضل مساهمة في تمويل مشروعات تخدم المسؤولية الاجتماعية.
5. ضرورة تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى كل من الملاك ومجالس الإدارة والموظفين والتركيز على توحيد المصالح بينهم لأن التعارض في المصالح قد يؤدي إلى أثار سلبية على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية وقيمتها السوقية.
6. ضرورة زيادة الاهتمام بالبحث والتطوير للمسؤولية الاجتماعية لاعتبارها عامل مهم في تحسين الأداء المالي والقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.
7. ضرورة قيام الوحدات الاقتصادية المساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد للمجتمع، ومكافحة الفقر والبطالة من خلال تمويل مشروعات إنتاجية تخلق فرص عمل وتحقق قيمة مضافة، بغض النظر عن كبر هذه المشروعات أو صغرها.
8. ضرورة نشر الوعي الضريبي الخاص بالإعفاءات والتزييلات الممنوحة للوحدات الاقتصادية للاستفادة منها في تقديم خدمات اجتماعية، حيث يسمح القانون الضريبي الفلسطيني بالتزليل من وعاء الضريبة نسبة 20% من صافي الربح كتبرعات.
9. ضرورة قيام دائرة الضرائب بالتحقق من عملية قياس المسؤولية الاجتماعية وآلية توزيعها وإنفاقها بشكل فعلي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. ابن سالم، عامر والعربي، بلخضر محمد (فبراير، 2012)، "تحديد طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية"، بحث علمي مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث، منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، (14-15/2/2012).
2. الجبوري، مهدي عطية موحى (2002)، "مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002"، متاح على:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=50353>

3. الحلو، اعتدال (2016)، "محاسبة الاستدامة وأثرها على قيمة السهم للشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق المال الفلسطيني"، المؤتمر العلمي الأول للتنمية المجتمعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
4. الخولي، أسامة (2002)، "البيئة وقضايا التنمية والتصنيع _ دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية"، سلسلة عالم المعرفة رقم 285، الكويت.
5. الصاوي، عفت أبو بكر محمد (يوليو، 2011)، "نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد (48)، العدد الثاني.
6. الغالي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي، (2005)، "محاسبة المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال _ الاعمال والمجتمع"، عمان-الأردن، دار وائل للنشر.
7. الفحماء، فهد راعي (2012)، "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية"، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
8. الفضل، مؤيد ونور، عبد الناصر والدوغجي، علي، (2002)، "المشاكل المحاسبية المعاصرة"، عمان: دار المسير للنشر والتوزيع.
9. المرساة المصرفية، (2014)، نشرة متخصصة صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، ع 2، متاح على: <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=704&language=ar-EG>
10. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، (الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية المنامة، البحرين.
11. النجار، جميل حسن (2016)، "أثر التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية من قبل منشآت الاعمال على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، الخليل، فلسطين، المجلد (11)، العدد الثاني.
12. بامزاحم، فائز محمد شيخ (2003)، "أثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة العامة في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،

جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

13. بدوي، محمد عباس (2011)، "نماذج مقترحة لقياس الأداء البيئي والاجتماعي لتقييم إسهامات المنشآت في مجال التنمية المجتمعية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (48)، العدد الثاني.

14. بلوط، حسن (2002)، "إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت.

15. بورصة فلسطين، (2016)، متاح على:

<http://www.pex.ps/PSEWebSite/Default.asp>

16. جربوع، يوسف (2007)، "مدى تطبيق القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (15)، العدد الأول.

17. حريم، حسين والساعد، رشاد، (2005)، "نظرة المديرين للمسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمة منظماتهم في تحملها"، بحث ميداني في عينة من المنظمات الصناعية الاستخراجية بالأردن، مجلة العلوم التطبيقية، المجلد (8)، العدد الثامن، عمان - الأردن.

18. حنان، رضوان حلوة (2003)، "بدائل القياس المحاسبي المعاصر"، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

19. خامرة، الطاهر (2007)، "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سوناطراك"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة: الجزائر.

20. خشارمة، حسن، (2005)، "تقييم إداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظرا الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها"، مجلة الدراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 29، العدد الثاني.

21. دزايت، خديجة ومبروكة، معطالله (2013)، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATSUD بورقلة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية لعلوم التسيير، جامعة قاصي مرباح_ ورقلة، الجزائر.

22. عبد الرحيم، جمال كامل محمد (2015)، "قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسؤولية الشركات عن المسؤولية الاجتماعية في ضبط الأداء المالي مع دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة"، رسالة دكتوراه كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.

23. عمر، بلال فايز والشعار، إسحاق محمود وزلوم، نضال عمر (2014)، "أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الإداء المالي للشركات الصناعية المساهم العامة الأردنية"، دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد (41)، العدد الثاني.
24. عبد السلام، عمر الحسيني وحسن، غادة فاروق (ديسمبر، 2003)، "تأثير اللامركزية للإدارة الحضرية لدعم اتخاذ القرار في ترسيخ أركان التنمية الحضرية المستدامة للمناطق المستهدفة"، المؤتمر العربي الاقليمي، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة.
25. غنيم، عثمان محمد وأبو زنت، ماجدة (2010)، "التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، درار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
26. كركور، عدنان والفارس، سليمان (2000)، "التقويم الإداري في المشروعات: تقويم المشاريع الجديدة والقائمة"، منشورات جامعة دمشق، سوريا.
27. مراد، ناصر (2009)، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السادس والاربعون، مصر.
28. نادر، نهاد الياس (2016)، "أثر الملكية الإدارية في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة اختبارية باستخدام Tobin's Q"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد الثاني.
29. نعمة، نغم حسين (2002)، "أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء التنظيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1. Alexander, G.J & Buchholz, R.A (1978)'Corporate Social Responsibility and Stock Market Performance' *The Academy of Management Journal*, Vol. 21, Issue 3, pp 479-486.
2. Asongu, J.J., (2007). "The Legitimacy of Strategic Corporate Social Responsibility as a Marketing Tool", *Journal of Business and Public Policy*, Vol 1, N1, p 2-4.
3. Darelle, Groenewald & Jonathan Powell, (31 May 2016),"Relationship between sustainable development initiatives and improved company financial performance: A South African perspective", *Acta Commercii - Independent*

- Research Journal in the Management Sciences*, ISSN: (Online) 1684-1999, (Print) 2413-1903, variable on: <http://www.actacommerci.co.za>
4. E.O. Marfo, et, (2015) "Corporate Social Responsibility: Driving Dynamics on Firm's Profitability in Ghana", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*. Vol 5, No 3. PP 116-132.
 5. Gray, R., Kouhy, R. and Lavers, S. (1995), "Corporate social and environmental reporting: a review of the literature and a longitudinal study of UK disclosure", *Accounting Auditing and Accountability Journal*, Vol 8, No 2, PP 47-77.
 6. Hossain, M. Islam, K. and Andrew, J. (October, 2006). "Corporate social and environmental disclosure in developing countries: evidence from Bangladesh.in Proceedings", *of the Asian Pacific Conference on International Accounting*. Hawaii.
 7. IFAC. (2006). "Why sustainability counts for professional accountants in Business". Available on line at: <http://www.ifac.org>.
 8. Kamal, Mona, (March 2013), "The Role of Corporate Social Responsibility (CSR) in the Egyptian Banking Sector", *Journal of Development and Economic Policies*, Vol. 18, No. 1, PP: 5-22.(رابط الدراسة)
 9. Martinez-Ferrero, J & Valeriano, F.A (2015), Relationship Between Sustainable Development and Financial Performance: International Empirical Research' *Business Strategy and the Environment*, Vol 24, Issue 1, pp20-39.
 11. Muhammad, M, & Syed, S, P. (2014) "Impact of Corporate Social Responsibility on Corporate Financial", *Research on Humanities and Social Sciences*, Islamia University of Bahawalpur, Pakistan, ISSN (Paper)2224-5766 ISSN (Online) 2225- 0484 (Online), Vol.4, No.14. PP 7-15.
 12. OECD. (2002). "The DAC Guidelines: Strategies for sustainable Development". Available online at: <http://www.oecd.org/dac>.
 13. Rahahleh, M, Y and Sharairi, J A. (2008), "The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan". *International Management Review*. No 4. P 17.
 14. Schermerhorn, John R. (2002), *Management*, 7th ed., John Wiley and Sons Inc., New York.
 15. Takeda Fumiko and Takanori Tomozawa, (2008), "A Change In Market Responses To The Environmental Management Ranking In Japa", *Ecological Economics*, VOL. 67, pp 41-45.

16. Yusuf B, A, & Maryam A, (2015), "Corporate Social Responsibility and Company Performance", *Journal of Business Studies Quarterly*, School of Management.

ملحق (1)

البيانات المالية اللازمة للدراسة

البنك	السنوات	المسؤولية الاجتماعية	القيمة السوقية	صافي الربح	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	حقوق الملكية	رأس المال المدفوع	ودائع العملاء	صافي التدفق التشغيلي
البنك الإسلامي العربي	2011	652227	39091437	887058	300088560	91525967	56853438	47672484	80767010	-57226687
	2012	312220	43858685	648513	375216122	123656753	57208245	47672484	91031595	-27675462
	2013	495292	56027526	3500963	469814701	173738282	62321764	48719588	110592681	-15445595
	2014	381154	55500000	4129844	561908064	216824183	67729769	50000000	134342107	-13936364
	2015	445235	77500000	5201692	650593114	241091049	69005125	50000000	188280226	-45567730
	2016	304367	77500000	6220821	791442161	319943815	75209854	50000000	624153200	-80479148
	2017	835271	13200000	6402924	1041103696	448612771	106995915	75000000	248047517	-67597344
البنك الإسلامي الفلسطيني	2011	160000	39118415	4034147	392675897	260902393	131773504	46021665	328790076	190462
	2012	89000	48115651	5825988	423109279	365202787	57906492	47172207	352567545	20324532
	2013	134041	77000000	6526862	502251830	438788179	63463651	50000000	420492257	-24795613
	2014	399809	60500000	7537607	595259913	527720241	67539672	50000000	455926491	-28378704
	2015	1213195	72000000	10033817	675211338	601905434	73305904	50000000	536786499	-5474863
	2016	108000	10687500	12603598	809082569	165513767	95308839	62500000	651702780	-26432043
	2017	25000	14835000	14531138	1010369417	900743764	109625653	69000000	809630033	-22860190
بنك فلسطين	2011	1792175	34800000	33980673	1653960732	1459560970	194399762	12000000	1242780471	-75393762
	2012	1890000	40066000	38347397	2004494095	220973909	1783520186	13400000	1488572164	30909281
	2013	2536806	48000000	40438831	2348045943	252018974	2096026969	15000000	1668535234	104786771
	2014	2292806	44800000	40222506	2424773961	2144667383	280106578	16000000	1908480620	228487336
	2015	2590000	52500000	43167433	2785203240	2479446936	305756304	17500000	2153616828	-35813982
	2016	3183358.8	516773015	53055980	4118629230	3715054433	403574797	195008685	3143151591	-107666980
	2017	3240535.68	530000000	54008928	4884822851	4434861164	449961687	200000000	3768631790	343772927
	2014	2292806	448000000	40222506	2424773961	2144667383	280106578	160000000	1908480620	228487336

ملحق (2)

البيانات المالية اللازمة للدراسة

البنوك	السنوات	المسؤولية الاجتماعية	القيمة السوقية	صافي الربح	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	حقوق الملكية	رأس المال المدفوع	ودائع العملاء	صافي التدفق النقدي التشغيلي
بنك الاستثمار الفلسطيني	2011	27925	51410000	2553000	243476000	179070971	64405029	53000000	117637453	-1893788
	2012	26227	48230000	1826277	258689765	192755238	65934527	53000000	138053319	2779382
	2013	32189	46640000	1958574	288414977	220471840	67943137	53000000	167291635	20218575
	2014	76747	55000000	1721150	320813772	252203384	68610388	55000000	184281904	186194222
	2015	46824	57989000	2829494	327770241	254294770	73475471	56300000	193444107	-32509068
	2016	57242	62580000	3388202	352712692	272673693	80038999	59600000	227270000	7874094
	2017	93949	87040000	3919258	443291111	352391753	90899358	68000000	376488431	23928354
بنك القدس	2011	170000	51000000	4581794	467680177	413101431	54578746	50000000	315726133	-39157232
	2012	164954	45000000	3235037	480906793	422921107	570985686	50000000	334256777	13843467
	2013	123666	49500000	7006234	531873355	466881435	64991920	50000000	401177301	66500223
	2014	237276	48500000	7232904	669362172	598814889	70547283	50000000	491282620	44746733
	2015	231393	71500000	8018747	804160135	727207684	76952451	55000000	616676911	40418153
	2016	290283	73260000	10470704	960070324	871003035	89067289	61050000	736080524	-51033360
	2017	1155754	144957120	11180462	1075629534	972898860	102730674	68376000	785970046	44896795
البنك الوطني	2011	12894	28665000	568262	247399123	218139556	29259567	29875642	115890037	15242854
	2012	40995	40950000	2021100	350890034	299568841	51321193	49875642	183084604	16270801
	2013	115963	58500000	3600243	529589977	474632959	54957018	49881953	250947918	10396669
	2014	150000	91500000	4438380	679707444	599696912	80010532	70968206	353824711	52132640
	2015	214000	1192500000	5441591	820268531	730449453	89819078	75000000	471385262	25584397
	2016	296090	142500000	7402240	957088864	864593301	92495563	75000000	585284232	-12566669
	2017	213585	13984000	9204749	1079399362	981832185	97567177	7600000	742875727	-5521155

(المصدر: تجميع وإعداد الباحث من موقع بورصة فلسطين: <http://www.pex.ps/PSEWebSite/Brokers.aspx?TabIndex=1>)